مجتمع

العراق: مشروع لربط مدارس بالإنترنت

كشفت وزارة التربية العراقية عن مشروع جديد بالتعاون مع منظمتي «اليونسكو» و«اليونيسف» والاتحاد الأوروبي لتزويد مدارس عراقية بالإنترنت، في خطوة قد تمثل حلاً جزئياً للعام المقبل الذي يتجه فيه العراق لاعتماد التعليم المدمج، في حال استمرت البلاد تسجل معدلات إصابة مرتفعة بفيروس كورونا. وتشمل الخطة تجهيز 3 آلاف مدرسة، وهو أقل بكثير من العدد الكلي للمدارس الابتدائية والمتوسطة والإعدادية في البلاد والبالغ أكثر من 40 ألف مدرسة. ويعتبر تراجع مستوى البنى التحتية بالعراق أحد أبرز تحديات التعليم. (العربي الجديد)

المكسيك: 52 ألف جثة لمجهولين

ذكرت منظمة تمثل عائلات مفقودين، يوم الخميس، أن أكثر من خمسين جثة لمجهولين دفنت في مقابر جماعية أو لدى خدمات الطب الشرعي في المكسيك التي تشهد أعمال عنف. وحذرت «الحركة من أجل المفقودين في المكسيك» من أن البلاد تواجه «أزمة عميقة في الطب الشرعي» في التعرف على الرفات البشرية. وأوضحت المنظمة في تقريرها أن ستين بالمائة من الجثث مجهولة الهوية التي يبلغ عددها 52 ألفاً وضعت في مقابر جماعية في مقابر عامة، موضحة أنها حصلت على هذه الأرقام من طلبات للحصول على معلومات عامة من أجهزة الطب الشرعي. (فرانس برس)

حرائق غابات كاليفورنيا مستمرة

يكافح حوالي 14 ألف رجل إطفاء، في ظل مواجهتهم ظروفاً جوية متغيرة وصعبة جداً، أكثر من عشرة حرائق في غابات كبيرة في أنحاء مختلفة من ولاية كاليفورنيا، وبينها حريق يزداد اشتعالاً ويتجه ببطء نحو منطقة منتجعات بحيرة تاهو.

يتوقع أن ترتفع درجات الحرارة والرياح في الأيام المقبلة مع انخفاض الرطوبة، ما يزيد التحديات التي تواجه رجال الإطفاء الذين ينفذون مهماتهم في تضاريس وعرة. يقول دانييل بيرلانت، مساعد نائب مدير وكالة مكافحة الحرائق الحكومية: «الحقيقة أن التغيّرات الجوية تغلق نافذة فرصة كان يجب أن نستغلها لتحقيق تقدم، والسيطرة على الحرائق». منذ أيام، اشتعلت النيران في الجبال الواقعة جنوب غربي حوض تاهو التي تمثل موقع سكن لآلاف وملعباً ترفيهياً لملايين السياح الذين يزورون بحيرة الجبال المرتفعة في الصيف، ويتزلجون في عدد من المنتجعات في الشتاء، ويقامرون في كازينوهات على مدار العام.

هرب الزوجان جوني وايت ولورين ماكولي من منزلهما في الجبال فوق بحيرة تاهو بمجرد رؤية صور لألسنة لهب نقلتها كاميرا موقع إلكتروني في منتجع التزلج المحلي. وحتى مع تساقط الرماد تحت سحابة من الدخان الكثيف، لم يشعر الزوجان بذعر لأنهما تلقيا إنذاراً مبكراً لمغادرة منزلهما قرب قمة إيكو، على بعد حوالي 16 كيلومتراً من جنوب البحيرة. وأرادا تجنب جلبة اللحظات الأخيرة إذا استمرت حرائق الغابات في مسيرتها نحو الوجهة السياحية على حدود كاليفورنيا ونيفادا. يقول ماكولي: «لا تريد أن يشعر الجميع في الحوض بالذعر ويسارعوا لمحاولة المغادرة في نفس الوقت».

(أسوشييتد برس)

(مايكل نيغرو/ Getty)

الجزائر: أزمة أوكسجين في المستشفيات

الجزائر ـ **فتيحة زماموش**

حدثَ ما كان خبراء وعاملون في قطاع الصحة يحذرون منه في الجزائر، إذ تشهد المستشفيات أزمة أوكسجين حادة في ظلّ ارتفاع معدلات الإصابة بفيروس كورونا الجديد، وسط نداءات لتوفير أجهزة وأنابيب الأوكسجين للمرضى والمصابين، وخصوصاً في المستشفيات والمصحات الحكومية.

ولم يتصوّر الجزائريّون أن يصِل بهم الوضع الصحي والأزمة الوبائية إلى حد يواجهون فيه نقصاً بالأوكسجين. ويتهافت أهالي المرضى على المصانع المنتجة لها لتأمينها، في وقت يطالب الأطباء وعائلات المرضى المعنيين بتوفيرها. وقبل أشهر، كان مواطنون يقفون في طوابير لتأمين الغاز، فيما يقفون اليوم أمام مصانع إنتاج الأوكسجين بهدف ملء القارورات سواء كانت لهم أو للمستشفيات.

يقول رئيس الجمعية الوطنية للطبّ المناعي، كمال جنوحات، إنّ «المستشفيات أخطأت التقدير ولم تتجنّد للموجة الوبائية الجديدة»، مشيراً إلى أن نقص صيانة الأجهزة تسبّب في قلّة ضخّ الأوكسجين، عدا عن وجود إصابات خطيرة ما يتطلب توفير 30 لتراً من الأوكسجين في الدقيقة لكل سرير (مصاب بكورونا)، محمّلاً السلطات الطبية مسؤولية التهاون في استباق هذه الأزمة، وعدم تلافي هذه الوضعية. يضيف أن القطاع الطبي في البلاد لم يستغلّ الموجة الأولى لتحضير مختلف القطاعات الطبية والمستشفيات والمراكز الصحية لأي طارئ، مشيراً إلى أنّ تفشي المتحور الهندي «دلتا» يعني أن المريض، ولو كان ملقحاً، يبقى عرضة للموت.

ولا غنى عن الأوكسجين بالنسبة لمرضى كورونا الذين يعانون من صعوبات تنفسية حادة، الأمر الذي يدفع عائلات المرضى إلى بذل كل الجهود لتأمين أنابيب الأوكسجين من السوق السوداء بسعر يتجاوز الـ 400 دولار، علماً أن سعرها لم يكن يتجاوز 150 دولارا. وترتبط أزمة الأوكسجين في المستشفيات بثلاثة عوامل أساسية، وهي الارتفاع المفاجئ في أعداد الإصابات بكورونا، وعدم جهوزية المستشفيات وعدم صيانة الأجهزة، بالإضافة إلى عدم وجود خطة واضحة من قبل السلطات الصحية، وهو ما اعترف به وزير الصحة عبد الرحمن بن بوزيد مؤخراً.

في هذا الإطار، تقول المتخصصة في الأمراض المعدية في مستشفى مصطفى باشا الجامعي، فريدة آيت حمي، لـ «العربي الجديد»، إن ما ضاعف من خطورة الوضع الوبائي في الجزائر هو انتشار المتحورات سريعة العدوى، الأمر الذي جعل الكثير من المصابين في حاجة إلى الأوكسجين من دون أن يكون للأمر أي صلة بسن المرضى. وتتحدث عن عدم توفر أماكن لتخزين الأوكسجين في بعض المستشفيات الحكومية، ما يجعل توزيعها بشكل يومي أمراً محتوماً لتلبية الاحتياجات.

هذه الأزمة دفعت بعض التجار إلى استغلالها على حساب صحة المواطنين أو «الاستثمار في الأزمة وجيوب الجزائريين»، بحسب رئيس المنظمة الوطنية لحماية وإرشاد المستهلك مصطفى زبدي، الذي أوضح أن «الأزمة الصحية تستدعي تكاتف الجميع من طواقم طبية ومنتجين وتجار ومواطنين، وخصوصاً في هذا الظرف الذي ينذر بكارثة صحية، ويكلّف حياة المواطنين». ويحذّر من تجارة الأوكسجين الخارجة عن رقابة وزارة الصناعة الصيدلانية، ومتابعة المستورد والموزّع والبائع، تفادياً لتعقيد أوضاع المصابين الصحية.

واضطرت العائلات الجزائرية التي أصيب فيها شخص بالفيروس أو أكثر، إلى شراء أنابيب الأوكسجين من السوق السوداء بسبب الضغط الموجود على المصانع، الأمر الذي أفسح المجال أمام المضاربين لبيع قارورة الأوكسجين وأجهزة توليد الأوكسجين بأسعار خيالية.

وأمر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، خلال اجتماع سابق لمجلس الوزراء، بتسريع صيانة محطات توليد الأوكسجين وإنتاجه على مستوى المؤسسات الطبية على كامل التراب الوطني، فضلاً عن تجديد المنشآت وأجهزة الإمداد بالأوكسجين في مختلف المؤسّسات الطبية، واستيراد هذه المادة لإنقاذ الأرواح في المستشفيات. كما أعلنت وزارة الصناعة الصيدلانية في الجزائر، عن ارتفاع إنتاج الأوكسجين من 120 ألف لتر إلى 500 ألف لتر يومياً، والاتفاق مع القطاع الخاص لإنتاج أكثر من 100 ألف لتر إضافي. كما تعّهدت الحكومة بوضع خريطة صحية لإنتاج الأوكسجين وتوزيعه على المستشفيات في مختلف ولايات الوطن وخصوصاً المناطق الأكثر تضرراً.

نشاط مجتمعي

دفعت الأزمة عدداً من الناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي إلى نشر أرقام شركات توّمن أجهزة توليد الأوكسجين بأسعار معقولة، تفادياً لاستغلال جهات عدة هذه الأزمة. كما أقدمت عشرات الجمعيات على إطلاق مبادرات لتوفير المعدات الطبية الخاصة بمرضى كورونا، بالإضافة إلى جمع تبرعات لمشاهير ورجال أعمال.

تحقيق

اطلق مختبر ميكروبيولوجيا الصحة والبيئة في لبنان صرخةً في ظل أزمة المازوت التي قد تهدد بنك السلالات والأبحاث العلمية والمختبرات، التي تحتاج إلى توفر الكهرباء طوال الوقت، ويحذر الخبراء من ضياع عقود من العمل

ثروة لبنان العلمية

أزمة المازوت تهدّد بنك السلالات والمختبرات

بيروت ـ **سارة مطر**

جهود عقود من الأبحاث العلمية اللبنانية والاختبارات والدراسات المعمّقة، تفوق الثلاثين عاماً في بعض المراكز أو 12 عاماً في بعضها الآخر، مهدّدة بالضياع، لا لشيء سوى لانعدام بضع ليترات من الوقود. فالبلاد التي تعاني أزمة معيشيّة خانقة وفقدان العديد من الأدوية والمعدّات الطبية، استفاقت على أزمة وقود حادّة لم تقتصر تداعياتها الكارثية على انقطاع التيار الكهربائي عن المنازل فحسب، بل انعكست على المستشفيات وقوّضت أجهزة التنفس والتجهيزات الحيوية، مهدّدةً حياة المرضى، كما أوقفت عمل العديد من الأفران والمعامل والصناعات الغذائية، وصولاً إلى الانفجار المفجع لخزان الوقود في منطقة عكار (شمال لبنان).

10 آلاف سلالة ميكروبيّة مهدّدة

يُطلق رئيس مختبر ميكروبيولوجيا الصحة والبيئة التابع للمعهد العالي للدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا ولكلية الصحة العامة في الجامعة اللبنانية بمدينة طرابلس (شمال لبنان)، الدكتور منذر حمزة، صرخة استغاثة لإنقاذ «مختبر ميكروبيولوجيا الصحة والبيئة». يقول لـ«العربي الجديد»: «باعتباري رئيس المختبر، من الواجب التحذير بأنّ مخزوننا من المازوت سينفد خلال ساعاتٍ معدودة (لغاية تاريخ كتابة التقرير)، وبالتالي فإنّ الخطر داهم جداً، في حين لم تتوقّف اتصالاتنا ومحاولاتنا، وعليه بتنا وكأنّنا للأسف متسوّلو مازوت».

يوضح حمزة أنّ «المختبر بحثي عالي المستوى، يتمّ الإشراف فيه على طلاب مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وهو يضمّ بنك السلالات الميكروبية المعروف عالمياً باسم Collection Microbiologique de l'Université Libanaise (CMUL)، والذي يُعدّ ثمرة جهودٍ بحثية لعدد من الأساتذة والباحثين والطلاب على مدى 12 سنة، فضلاً عن الأكلاف المادية المرتفعة جداً التي تطلّبتها الأبحاث، وقد وصلنا اليوم إلى 10 آلاف سلالة بكتيرية وفطرية. فبنك السلالات هو باختصار ثروة وطنية علمية لا تُقدّر بثمن، وبالتالي خسارته ترقى لمستوى الكارثة العلمية».

ويشدّد حمزة على أنّ «بنك السلالات يحتاج للكهرباء 24 ساعة في اليوم، وتحفظ السلالات في ثلاجاتٍ على درجة برودة معيّنة (-85 درجة مئوية) وعبر تقنياتٍ محدّدة تسمح بالحفاظ عليها لفتراتٍ طويلة، من أجل استخدامها في الأبحاث والدراسات متى أردنا».

إعدام للثروة العلمية

ينبّه حمزة إلى أنّه «من الخطير جداً أن ينقطع التيار الكهربائي عن الثلاجات، ما سيؤدّي إلى ذوبان محتوياتها، وهي محتوياتٌ ضخمة جداً. ونكون بذلك قد حكمنا بالإعدام على إحدى أكبر الثروات العلمية للجامعة اللبنانية». يضيف أنّ «البحث العلمي لا يقتصر على ذاتٍ رقمية فحسب، إنّما نتحدّث هنا عن كائناتٍ وخلايا معدودة. هناك أنواع من البكتيريا قمنا بدراستها وعزلها وتعريفها وحفظها، ولكن لم يتمّ بعد إجراء الدراسات البحثية المعمّقة عليها، فكيف يمكن خسارتها؟ على سبيل المثال، أجرى معهد باستور في باريس منذ سنوات قليلة دراسة لسلالاتٍ عالمية حول وباء الكوليرا نُشرت عام 2019، وكان من بين السلالات المدروسة نحو 50 سلالة عزلناها في طرابلس (شمال لبنان) وخُزّنت وحُفظت منذ عام 1993 في المعهد الفرنسي. فالسلالات التي لدينا، ربّما نجد بعد 20 أو 30 سنة، ضرورة علمية لدراستها من جديد». يتابع حمزة: «مختبرنا معتمد من وزارة الصحة العامّة لإجراء تحاليل وفحوصات كوفيد 19 لجميع الوافدين إلى لبنان من الحدود البرية الشمالية مع سورية، أو عبر مرفأ طرابلس، بالإضافة إلى حملات وزارة الصحة في الشمال. وهذه الفحوصات تتمّ في مختبر P2+ وفيه تجهيزات حسّاسة جداً وتحتاج للكهرباء فيها خلال العمل، فضلاً عمّا نعانيه والموظّفين لتأمين مادة الوقود كي نصل إلى المختبر».

مختبرات للسلامة الغذائية

من جهته، يؤكّد المدير العام لـ«مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية» (LARI) الدكتور ميشال افرام أنّ «الخطر موجود لكنّه ليس خطراً داهماً، ولا أعتقد أنّنا سنصل إلى يوم نوقف فيه التحاليل كوننا نتبع خطة مستدامة لناحية تأمين المازوت والكهرباء، كما المواد الكيميائية التي نشتريها بأسعار خيالية». ويقول لـ«العربي الجديد»: «دائماً ما نحسب حساب الخطر، وتواصل اتصالاتنا مع الجيش اللبناني لشراء كميات من المازوت في حال مصادرتها من أماكن تزوّد محطتنا الموجودة داخل المصلحة لم تقطعنا بعد».

يضيف: «بادرنا إلى جمع الموظّفين بحافلات تابعة للمصلحة كي لا نوقف العمل. نحن مؤسّسة عاقة تملك 12 مزرعاً موزّعاً على كل المناطق اللبنانية، و120 مختبراً. وقد قمنا مؤخراً بتدشين 5 مختبرات من أهم مختبرات العالم. ونحن الوحيدون الذين نملك مختبرات قادرة على فحص كلّ المواد الغذائية المستوردة والمصدّرة والمُصنّعة محلياً. أضف إلى مختبرات التربة والمياه، وخصوصاً أنّ لبنان يعاني من 70 إلى 90 في المائة تلوّثاً في مياهه». ويلفت إلى أنّه «في حال توقف مختبر المصلحة في منطقة الفنار (جبل لبنان) المعني بفحص المواد الغذائية المستوردة، ستغيب معه معايير السلامة الغذائية، لا سيّما أنّنا نسجّل اليوم الكثير من المواد الغذائية الفاسدة».

بنك بذور النباتات

يكشف افرام أنّ «مصلحة الأبحاث، ورغم ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي، لم تقفل أبوابها ولم توقف أيّ تحليل ولم تؤخّر أيّ نتيجة»، ويحذّر بدوره من «خطورة انقطاع التيار الكهربائي وتأثيراته على البحوث العلمية التي واظبت المصلحة على إجرائها منذ أكثر من 30 عاماً، على القمح والشعير وأصناف جديدة أخرى، إذ لا يمكن خسارتها إطلاقاً».

ويقول: «البحث العلمي لا يقتصر على المعطيات والأرقام، بل هو عبارة عن عيّناتٍ ومواد جينية ونباتية وحيوانية تتطلّب الحفاظ عليها في برّادات وثلاجات، حتّى لو تمّ إجراء الاختبارات اللازمة. كما أنّنا نحصد ثمرة بعض الاختبارات على شكل نبتة، بعد 30 عاماً من الجهود، فإذا تُلفت تشكّل خسارة كبيرة». ويتحدّث عن «بنك البذور الذي يضمّ كلّ أصناف بذور النباتات في لبنان، والمجدّدة بوسائل متطوّرة. ففي حال انقطعت عنه الكهرباء، ستبلغ قيمة الخسائر مئات المليارات». ويكشف أنّهم في صدد «إنشاء بنك بذور ثانٍ يضمّ مئات الآلاف من شتول الأشجار التي احترقت في لبنان لإعادة إنتاجها من جديد، علماً أنّنا تمكّنا من تأمين كلّ شتول النباتات التي التهمتها الحرائق».

سلسلة متكاملة

ويقول افرام: «هناك مختبرات أخرى معرّضة للضرر، وكذلك أجهزة متطوّرة تفقد فعاليّتها في حال انقطاع الكهرباء، إذ إنّ مختبر زراعة الأنسجة، وهو الوحيد في لبنان لإنتاج نباتات سليمة خالية من الأمراض الفيروسية بكميات كبيرة جداً وبفترة زمنية قصيرة يحتاج بدوره للكهرباء في كل أقسامه، لحفظ خلايا النباتات ضمن درجات برودة معيّنة وإنارة اصطناعية وتقنية متطوّرة جداً. إنّها سلسلة متكاملة. وفي حال خسارتها، نحتاج إلى سنتين أو 3 سنوات لتعويض كل هذه الزراعات والمراحل. كذلك الحال بالنسبة للمختبرات الأخرى، بينها المعدّات المخصّصة لفحص جودة زيت الزيتون ونكهته وفوائده الصحية».

ولا يغفل افرام التنبيه إلى «الانعكاس السلبي للأزمة على طلاب الجامعات اللبنانية، الذين يقصدون مختبراتنا لإجراء أطروحات تخرّجهم. فتخيّلوا أنّ تذهب جهودهم سدى، كأن تُتلف زراعاتهم مثلاً التي واظبوا على رعايتها خلال 6 أشهر، للخروج بنتائج بحثية. إنّه استنزاف للوقت والطاقة والجهود وهدرٌ للمواد الكيميائية».

في مختبر مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية (العربي الجديد)

10,000
سلالة بكتيرية يضمها بنك السلالات، بحسب رئيس مختبر ميكروبيولوجيا الصحة والبيئة منذر حمزة

غزة: هواتف مستعملة تنقذ الخريجين

تنتشر أنواع تجارة قد لا تخطر في البال خلال الظروف غير العادية، واحدها بيع وشراء الهواتف الخلوية المستعملة في غزة لتلبية طلبات سوق يصفها البعض بأنها «جنونية»

غزة ـ **امجد ياغي**

بات يسهل عثور الغزيين على هاتف خلوي من أي نوع عبر مواقع للتواصل الاجتماعي تعرض تفاصيل ميزاته والياته شرائه والأسعار، وتتحدث أيضاً عن عيوبه او تقارن مواصفاته بأخرى من أنواع مختلفة او أكثر حداثة. ويتولى إدارة هذه المواقع شبان يعرضون هواتف مستعملة على مجموعات وصفحات على موقع «فيسبوك» أو أخرى متعددة، وغالبيتهم حديثو التخرج من الجامعات، وبعضهم حرفيون عاطلون من العمل.

ورغم ظروف الإغلاق والحصار الذي اشتد أخيراً، يجد شبان عاطلون من العمل في غزة وخريجون في بيع واستبدال وشراء هواتف خلوية على مواقع التواصل الاجتماعي فرصة جيدة لهم من أجل تحقيق مكاسب مالية. وقد أمضوا ساعات طويلة في البحث عن هواتف مستعملة، وتصميم إعلانات لعرضها وبيعها عبر مجموعات (غروبات) تضم أعضاءً كُثراً يبحثون عن شراء هذه الهواتف.

بعض الذين سلكوا طريق هذه المهنة المستحدثة احتاجوا إلى راس مال بسيط ثمن أجهزة خلوية، بينما قرر آخرون العمل بنظام السمسرة عبر ترويج هواتف يحصلون عليها من أشخاص في محيطهم، وبيعها مقابل نسبة من قيمة البيع. لكنّ الملاحظ اليوم أنّ عدداً من المجموعات يبيعون أيضاً إكسسوارات هواتف، ويتبادلون الخبرات في التعامل مع برامج الهواتف الخلوية، وشرائها واستبدالها.

تخرج مهيب أبو سمعان (27 عاماً) قبل أربع سنوات في إدارة الأعمال والاقتصاد من جامعة «القدس المفتوحة» بغزة، وعمل بنظام عقد مؤقت مع حكومة غزة لمدة أقل من عام، ثم بقي عاطلاً من العمل لمدة ثلاث سنوات، لكنّ شغفه بالهواتف الخلوية قاده بالصدفة إلى الاتجار بها، بعدما اشترى من أقاربه ثلاثة أجهزة من نوع «أيفون» مستعملة في حال جيدة عبر مجموعات بيع، ووجد طريقة مقنعة لجلب هواتف استناداً الى الطلب.

يقول أبو سمعان لـ «العربي الجديد»: «اقتنعت بالكامل بفكرة الاتجار بالهواتف المستعملة بعدما اشتريت هاتفين حديثين من نوع سامسونغ من شخصين أرادا بيعهما لحاجتهما إلى المال، وبعتهما بسعر جيد بعد ثلاثة أيام. ثم انشأت مجموعة خاصة بالهواتف المستخدمة على الإنترنت، حيث استطعت بيع وشراء عشرات من الهواتف الخلوية خلال عامين، بعضها في حالة جيدة وأخرى جديدة. واعتقد بعد ممارستي هذه التجارة بأنّ الغزيين يحبون التكنولوجيا الحديثة بجنون، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة».

وفي بحث سريع أجرته «العربي الجديد» لمواقع بيع وشراء الهواتف الخلوية المستعملة، تبين وجود 25 مجموعة وصفحة على «فيسبوك» في غزة تنشر صوراً للهواتف ومنتجات ملحقة بها، وتتحدث عن الميزات والعيوب التي قد تكون خدشاً بسيطاً على الشاشة أو غيره. وتشهد المجموعات تفاعلاً كبيراً مع المنتجات والمعلومات التي تعرضها، وقد تتحوّل إلى مزادات تجري فيها مفاوضات على الأسعار. إبراهيم أبو عطية (30 عاماً) الذي كان أوقف عمله في السباكة قبل ثلاثة أعوام بسبب الظروف الاقتصادية وسُرح من شركة مقاولات، قبل أن يعود أخيراً للعمل بمعدل يوم أو يومين أسبوعياً، يمضي غالبية وقته في البحث عن هواتف مستعملة قد يبيعها بصفته وسيطاً بين الشاري وصاحب الهاتف. يقول أبو عطية لـ«العربي الجديد»: «يتاجر شبان كُثر اليوم بالهواتف الخلوية، في حين استطاع قليلون فقط افتتاح محال، لكن الانفتاح على مواقع التواصل زاد الإقبال على هذه التجارة، وأصبحت مهنة بالنسبة إلى كُثر، وبات بعض ممارسيها معروفين. وأنا أتلقى طلبات من مكان سكني في حي الشيخ رضوان، وأماكن أخرى». من جهته، يدير هاني أبو لطيف (36 عاماً) مجموعة على «فيسبوك» باسم «هواتف مستعملة للبيع أو الاستبدال» والتي أصبحت عالمه الخاص، وشجعت شقيقه محمد (25 عاماً) على دخول التجارة التي يستهدف فيها مع شقيقه زبائن من مخيم البريج والنصيرات وسط غزة، علماً أن هاني يقدم أيضاً نصائح عن مواصفات أحدث الهواتف المتوافرة وأكثرها استخداماً.

والى جانب البيع والاستبدال، يتاجر هاني بإكسسوارات هواتف يوصلها إلى مشترين في محيطه بمخيم البريج. وقد وجد في هذه التجارة مصدر رزق له بعدما ترك مهنة النجارة قبل ست سنوات، لكنه لا ينكر تعرضه لخسائر من عدم قدرته على إصلاح هواتف بسبب إغلاق المعابر ما يمنع توافر قطع غيار لها، علماً أن لا وكلاء لشركات الهواتف الخلوية العالمية في غزة بسبب الحصار الإسرائيلي. يقول هاني لـ«العربي الجديد»: «تجارة الهواتف المستعملة أوجدها الحصار الإسرائيلي الذي جعل الناس تميل إلى شراء كل شيء مستعمل في ظل تدهور الظروف الاقتصادية وتدني الرواتب».

اهتمام كبير بمواقع وصفحات البيع والشراء (محمد الحجار)

تجارة الهواتف المستعملة نشطة في غزة (محمد الحجار)

«طالبان» تريد تطبيق الشريعة في الجامعات الأفغانية

جلبت سيطرة حركة «طالبان» على كابول سلبيات سريعة للتعليم الجامعي الذي توقف وسط انعدام المؤشرات إلى عودته في القريب العاجل، بسبب شروط وضعتها الحركة تربط تعليم الإناث بتطبيق الشريعة

كابول ـ **صبغة الله صابر**

لم تكد الجامعات الأفغانية تظهر بعض مؤشرات التعافي من التأثيرات السلبية لتفشي جائحة كورونا، والتي يمكن القول إنها قصمت ظهرها، خصوصاً تلك الخاصة التي تعتمد على رسوم يدفعها الطلاب والطالبات، حتى أتت الشروط الصعبة التي فرضتها حركة «طالبان» إثر سيطرتها على البلاد لتزيد الثقل على كاهلها، وتعطل الدراسة فيها إلى أجل غير معلوم. ولأن الدراسة كانت شبه متوقفة بسبب فيروس كورونا قبل الغزو الطالباني، جرى تجميد تحصيل رسوم التعليم، ما أثر كثيراً في الوضع المالي للجامعات.

قبل أن تسيطر «طالبان» على العاصمة كابول أخيراً، كان موسم التحصيل العلمي في الجامعات الأفغانية التي يناهز عددها 130، قد دخل أسبوعه الرابع إثر توقف استمر فترة طويلة بسبب انتشار الموجة الثانية لكورونا. وتحددت امتحانات نهاية الفصل بعد أسبوعين، علماً أن بعض الجامعات قررت إنهاء الفصل الأول خلال أسبوع واحد بسبب تدهور الوضع الأمني، لكن «طالبان» عجلّت في السيطرة على العاصمة، ما نسف كل خططها.

وحتم التحول الجذري في أفغانستان الذي يهدد بانعكاسات خطرة في المنطقة والعالم، تجميد الجامعات الدراسة أياماً، قبل استكمال التدريس لمدة أسبوع تمهيداً لإجراء اختبارات الفصل الأول، ما عكس اعتقادها بأن الحركة لن تتدخل في العملية الدراسية فوراً، لكن الرياح جاءت بما لا تشتهيه السفن.

الشريعة والتدريس

وكان نائب رئيس لجنة التعلم والتربية والتعليم العالي في «طالبان» الملا فريد إجتمع الأسبوع الماضي مع مسؤولين في جامعات بمدينة هيرات (غرب) لبحث إعادة إطلاق عملية التعليم. وأوحت النقاشات بأن التعليم لن يستأنف في أفغانستان في القريب العاجل، إذ أصرّ فريد على أن «الشريعة الإسلامية معيار لا يمكن التنازل عنه بأي ثمن في التربية، لذا لا بدّ من فصل الجامعات بين الطلاب الذكور والإناث، وبالتالي عدم بدء التدريس إلا بعد تنفيذها هذه الخطوة، إلى جانب منعها الأساتذة الرجال للبنات فليس ذلك إجراءً عملياً مسؤولو الجامعات، ما دفع فريد إلى التنازل بالقول إن «الرجال كبار السن فقط قد يتولون تدريس البنات». ويصف مسؤول تربوي حضر الاجتماع ورفض الكشف عن اسمه لـ«العربي الجديد» النقاش الذي دار بأنه مخيب للآمال، إذ جادل مسؤولو الجامعات القيادي الطالباني بأن قرار الفصل بين البنين والبنات لا يمكن تنفيذه فوراً، بل عبر خطوات تدريجية لأنها ذات كلفة مالية كبيرة لا تستطيع الجامعات أن تتحملها حالياً، بعدما تلقّت ضربة اقتصادية كبيرة بسبب جائحة كورونا. كما أبلغوه أن تطبيق الخطوة يحتاج إلى وقت على الصعيدين التقني واللوجستي، لكنه تمسك بموقفه وخاطبهم بأنهم كانّ من حقهم الاستعداد لهذه المرحلة، باعتبار أن الحركة كانت ستنتصر عاجلا أم آجلا، وتطبق الشريعة.

منحت جامعات خاصة إجازات لفترات غير محددة لجميع العاملين فيها

الكادر التعليمي النسائي ضئيل جداً، ولا يشكل 10 في المائة من المدرسين

مطالب «غير عملية»

وبالنسبة إلى رفض «طالبان» تدريس رجال للبنات فليس ذلك إجراءً عملياً استناداً إلى الوضع التعليمي في أفغانستان، إذ يشير المسؤول الجامعي إلى أن «الكادر التعليمي النسائي ضئيل جداً في أفغانستان، ولا يشكل نسبة عشرة في المائة من المدرسين، ما يصعّب جداً تلبية الجامعات هذا الطلب. كما لا يمكن أن يتولى كبار السن هذه المهمة، لأن القانون الأفغاني يحدد عمر التقاعد بستين. أيضاً لا يوجد نساء أو كبار في السن في تخصصات كثيرة».

ولا بدّ من الإشارة إلى أن جامعات أفغانية تطبق فعلاً نظام الفصل بين الطلاب الذكور والإناث، لكنها تواجه حالياً مشكلة توفير أساتذة. وتعتبر «جامعة الأفغان» الوحيدة التي تنطبق عليها شروط «طالبان». وتوصلت إدارتها، بحسب ما علمت «العربي الجديد»، إلى اتفاق مع مسؤولي الحركة على الوفاء بكل الشروط، ما جعلها تطلب منحها الإذن بإطلاق عملية التعليم، لكن مسؤولي «طالبان» رفضوا ذلك، مؤكدين أن التدريس لن يبدأ إلا حين تكمل الحركة وضع الياته، والذي ينتظر أيضاً تشكيل الحكومة الجديدة.

ويخشى المعنيون بقطاع التعليم في أفغانستان سلبيات ربط بدء التدريس بتشكيل الحكومة الذي قد يؤخر موعده إلى أمد لا تتحمله الجامعات وكوادرها التعليمية وموظفيها والقائمين عليها، علماً أن «طالبان» أكدت يوم الاثنين الماضي أن موضوع تشكيل الحكومة معلّق حتى مغادرة كل القوات الأجنبية أفغانستان، والمحدد نهاية أغسطس/ آب الجاري.

«طالبان» ترفض تولي أساتذة ذكور تعليم الطالبات (Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

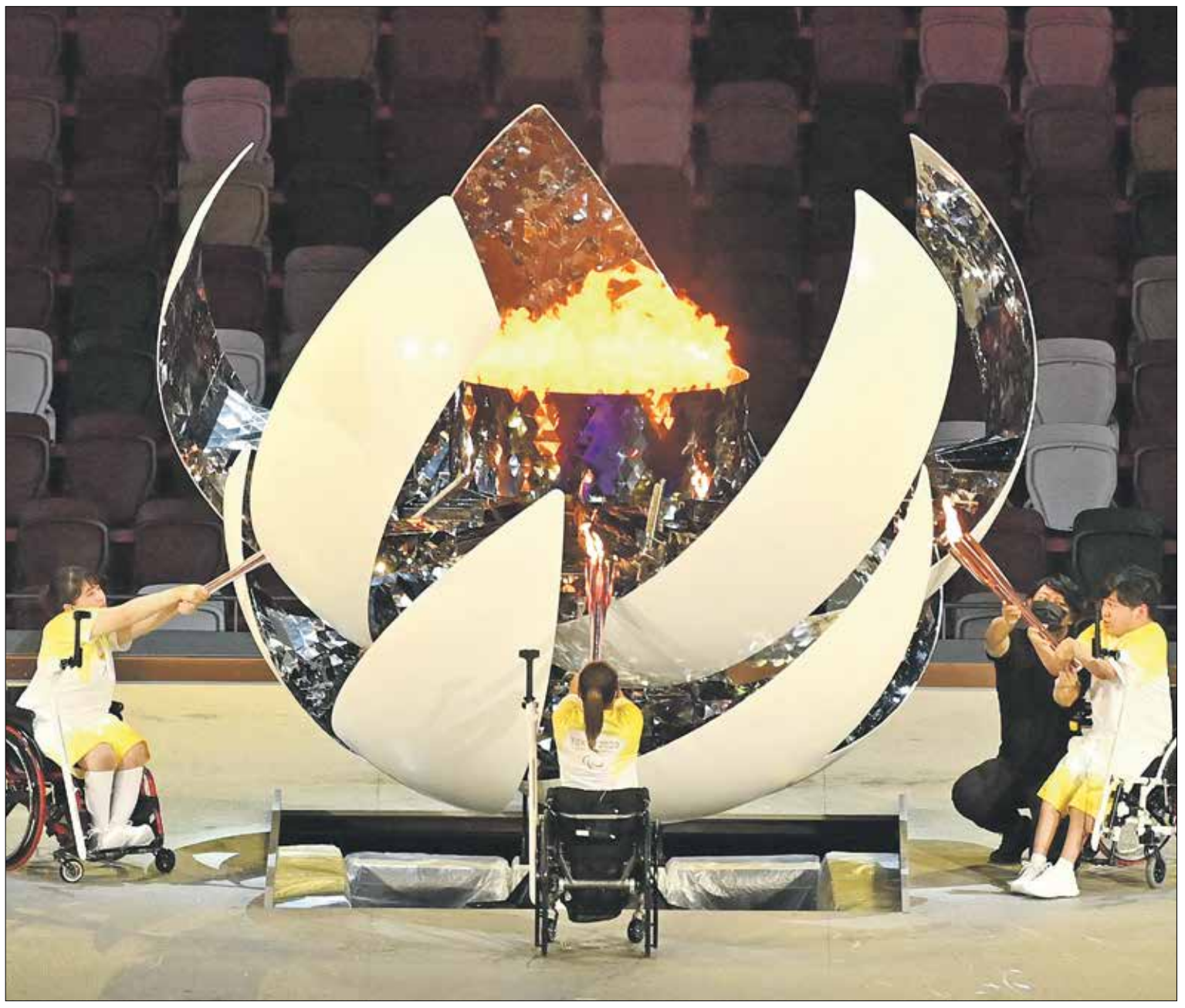

ثلاثة اشخاص معوقين يضيئون الشعلة الاولمبية في استاد طوكيو

رياضة المعوقين
حقوق إنسانية في الميدان

انطلقت في العاصمة اليابانية طوكيو، يوم الثلاثاء الماضي، دورة الألعاب البارالمبية الخاصة بالأشخاص المعوقين، والتي يشارك 4400 رياضي في مسابقاتها التي تستمر أسبوعين، وتشمل 10 أنواع من الإعاقة، منها فئات الإعاقة الجسدية والإعاقة البصرية والإعاقة الذهنية. ووقف السير البريطاني الألماني الأصل لودفيغ غوتمان، وهو طبيب أعصاب أشرف على وحدة إصابات العمود الفقري التي عالجت محاربين قدامى في مستشفى ستوك ماندفيل ببريطانيا، وراء تنظيم أول مسابقة للأشخاص المعوقين في بريطانيا عام 1948. ثم استضافت روما الدورة الأولى للألعاب البارالمبية عام 1960. وتلبي الألعاب البارالمبية أهداف ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص المعوقين الذي يطالب بتنمية قدراتهم في أكبر عدد من ميادين النشاطات المتنوعة، وضرورة العمل قدر المستطاع على دمجهم في الحياة العادية.

ويشجع ميثاق الأمم المتحدة على تعزيز الحضور المجتمعي الجماعي والفردي للأشخاص المعوقين، من أجل تأكيد تمسكهم بحقوق الإنسان بغض النظر عن وضعهم الصحي. ويتحدث أيضاً عن رفع مستويات معيشة الأشخاص المعوقين، وتوفير العمالة الكاملة لهم، وتهيئة الظروف التي تتيح تقدمهم ونموهم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، مع تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، وبمبادئ السلم وكرامة الشخص البشري وقيمته، والعدالة الاجتماعية.

ويطالب الميثاق أيضاً بضرورة حماية الأشخاص المعوقين جسدياً وعقلياً، وتأمين رفاهيتهم وتأهيلهم، ويضع نصب عينيه ضرورة الوقاية من الإعاقة الجسدية والعقلية.

(العربي الجديد)

(الصور: فرانس برس)

دراج كولومبي خلال تدريبات

سباق عدو محتدم

تقفز برجلين اصطناعيتين

سبّاح في حصة تدريب

مبارزة على الكرسي المتحرك

حضور مهم أيضاً في تحديات الالعاب الشتوية